أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري
The impact of the Fall in Oil Prices on the Algerian Economy

تاريخ الارسال: 10/06/2017 تاريخ القبول: 03/10/2017

عرقوب نبيلة
جامعة امحمّد بوقرة، بومرداس
nabila207@yahoo.fr

الملخص:
تعود أسباب انهيار أسعار البترول إلى ضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية فضلا عن زيادة الإنتاج من جهة، والنفط الصخري الأمريكي من جهة ثانية، ويعتقد البعض أن هذا التراجع لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، وإنما إلى أسباب سياسية. وإن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار البترول كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر البترول على المستوى الدولي، الأمر الذي جعل اقتصادها يتأثر بهذا الانهيار بحيث نتج عن ذلك انخفاض الصادرات، ضعف ميزان المدفوعات وعجز في الميزان التجاري، إلى جانب ارتفاع عجز حساب رأس المال مقابل انخفاض إجمالي احتياطي الصرف، بالإضافة إلى تدهور معدلات النمو. وقد تأثرت المالية العامة نتيجة تراجع أسعار البترول تبيّن هذا من خلال ارتفاع عجز الميزانية وتراجع سريع في موجودات صندوق ضبط الإيرادات. من هنا، ومن خلال هذه الورقة البحثية، سنقوم بتبيان أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعرض من خلالها مختلف الأزمات البترولية التي عرفتها أسعار البترول، ومدى تأثر الاقتصاد الوطني بهذه الأزمات، بالإضافة إلى جهود الدولة لمواجهة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الأزمة البترولية، آثار انخفاض أسعار البترول، الوضعية الاقتصادية، إجراءات التصدي للأزمة

Abstract:
The reasons for the fall in oil prices are due to the global decrease in demand for this vital commodity, in addition to the increase in production on the one hand, and US rock oil on the other hand, where a number of people consider that this drop is not due to economic considerations, but to political reasons .The dependence of the Algerian state on oil prices for financing the development projects as a prior investment sector among the other sectors, led to the dependence of its plans and economic programs on the international oil price, and affect its economy by this collapse, as it showed a deficit in the trade balance, a rise in the deficit of the capital account against a decrease in total exchange reserves, and a deterioration in growth rates. Public finance has been affected by the drop in oil prices. This is illustrated by the high budget deficit and a rapid decline in fund assets. We will show through this paper, the impact of oil prices fall on the Algerian economy, where we will present the various crises of oil prices, the extent of the impact of these crises on the national economy, and the efforts of the state to confront this crisis.

Keywords: Oil prices, Oil crisis, Impact of low oil prices, Economic situation, Crisis Response Measures

مقدمة عامة:

كانت سياسة الطاقة في الجزائر موجهة أساسا للبترول، وقد تبين هذا من خلال إنشاء شركة سوناطراك في 21 ديسمبر 1963. وقد عملت الحكومة بعد الاستقلال مباشرة بتحقيق استقلالها الاقتصادي وذلك باسترجاع ثرواتها الوطنية عن طريق تأميم المناجم في عام 1966 والمحروقات سنة 1971. كما سطرت الجزائر هدفين أساسيين في ميدان الطاقة ابتداء من السبعينات، يتمثل الأول في توفير الاحتياجات من الطاقة على المدى الطويل، والثاني في توفير الموارد المالية الكافية من الصادرات النفطية من أجل تنفيذ مخططاتها التنموية.

وفي سنة 1980 تمّ وضع مخطط وطني للطاقة تضمن النقاط التالية:

- ✓ العمل على مضاعفة القدرات الطاقوية من المحروقات؛
- ✓ تبني إجراءات صارمة للمحافظة على الثروات الوطنية النفطية؛
- ✓ ترشيد استعمالات الطاقة؛
- ✓ البحث عن سبل ترقية الصادرات من المحروقات.

إلا أن أسعار البترول عرفت عدة تقلبات إزاء الأزمات التي وقعت جراء عدة ظروف شهدها العالم. وقد ترتب عن هذا الانهيار أوضاع اقتصادية حرجة كان لها الأثر على قيمة الصادرات، بحيث تسبب في ضعف ميزان المدفوعات وعجز في الميزان التجاري، تدهور معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع عجز الميزانية، وتراجع سريع في موجودات صندوق ضبط الإيرادات.

من هنا يمكن طرح **التساؤل الرئيسي** التالي:

هل أدى انهيار أسعار البترول إلى تدهور الاقتصاد الجزائري ؟

والتساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مختلف الأزمات البترولية التي مرّ بها الاقتصاد الوطني ؟
- ✓ ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار البترول ؟ وما هي المؤشرات الاقتصادية الكبرى التي تأثرت بهذا الانهيار ؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل مواجهة الانخفاض المتسارع في أسعار البترول ؟

وعن **فرضيات البحث**، فإنه يمكن طرح منها ما يلي:

- ✓ تؤدي التقلبات في أسعار البترول إلى إحداث أزمات مختلفة؛
- ✓ تساهم حركة أسعار البترول في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ يمكن للجزائر أن تواجه الأزمة من خلال التأطير الميزاني للبرنامج الخماسي (2015- 2019).

ويتبين **الهدف** الأساسي لهذه الورقة البحثية في تبيان الأثر الحقيقي للتقلبات التي عرفتها أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، تقديم مختلف الأزمات البترولية التي شهدها الاقتصاد الوطني بدءا بأزمة 1986 وصولا إلى أزمة 2014، ضف إلى ذلك الجهود الكثيفة والمستمرة للسلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة.

أما **أسباب اختيار هذا الموضوع**، فيمكن تلخيصها معرفة الآثار الاقتصادية التي تسببت فيها مختلف الأزمات البترولية على الاقتصاد الوطني، وكيف تمكنت الجزائر من التصدي لهذه الأزمة.

وفيما يخص **المنهج المتبع**، فإن الورقة البحثية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم بالاعتماد على جمع المعلومات، والمنهج التاريخي الذي يهتم بسرد الوقائع.

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب البحث، ارتأينا إلى تقسيم عناصره إلى ثلاثة محاور رئيسية، يهتم المحور الأول بعرض مختلف الأزمات البترولية، والمحور الثاني في أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، فيما يبيّن المحور الثالث الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول.

المحور الأول: الأزمات البترولية وأسباب ظهورها

انخفضت أسعار البترول بصورة كبيرة في السنوات 1982 إلى 1985 وكان السبب في ذلك سوء إدارة الأوبك للسوق وطمع الدول الأعضاء على إبقاء أسعار البترول مرتفعة، وهذا ما أدى إلى تراجع الطلب على هذه المادة الحيوية، واتجاه معظم الدول إلى ترشيد الطاقة واستخدام البدائل.

وقد ساهم ذلك في زيادة الإنتاج خارج الأوبك خاصة من بحر الشمال، بحيث انخفضت أسعار البترول من 35 دولار في سنة 1981 إلى 31 دولار في سنة 1982 ثمّ إلى 29 دولار في 1983 واستمر في التدهور ليصل 28 دولار في سنة 1984 وأخيرا إلى 26 دولار في 1985 قبل أن ينهار سعره في سنة 1986 ليصل 14 دولار فسميت هذه الأزمة **"بالأزمة البترولية العكسية"**.

ولم يتوقف هذا الانخفاض في سنوات الثمانينات، إذ عرفت نهاية التسعينات أزمة بترولية أخرى نتيجة ركود الطلب العالمي على البترول، بالإضافة إلى أزمة سنة 2008 تزامنا مع الأزمة المالية العالمية نتيجة الرهن العقاري، لتعرف أسعار البترول مرة أخرى انهيارا في سنة 2014 بسبب التفاعل بين العرض والطلب وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق.

وفيما يلي سنعرض مختلف الأزمات البترولية وأسباب ظهورها.

1- الأزمة البترولية لعام 1986:

لم يكن انخفاض أسعار البترول لسنة 1986 راجع لإبقاء الأسعار مرتفعة من قبل منظمة الأوبك، ولكن كانت تعود لعدة أسباب أخرى أدت لظهورها من بينها:

- قيام معظم الدول المستهلكة للبترول خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية مخازن البترول لاستعماله عند ارتفاع الأسعار؛
- تخلي المملكة العربية السعودية عن دور المنتج المرجح، حيث أعلنت بأنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين في الأوبك؛
- وضع خطط وسياسات منسقة وتنفيذها من طرف الدول الصناعية للبترول التي تنتمي بعضويتها إلى وكالة الطاقة الدولية، وكان ذلك ضمن سياسة ترشيد الطاقة. ولقد عرفت الصادرات البترولية انخفاضا في سنة 1986، سجلت قيمة 5.161 مليون دولار فقط. وكان لها تأثير على السنوات التي تلتها، بحيث عرفت تراجعا مرة أخرى في سنة 1993 وتسجل قيمة 6.902 مليون دولار،[1] ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[1] إحصائيات مأخوذة من **Opec Statistical bultin 2005**، على الموقع: http://www.Opec.org

جدول رقم (1): تطور الصادرات البترولية للفترة (1986- 1993)

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993
الصادرات البترولية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902

المصدر: Opec Statistical bultin 2005، على الموقع:

http://www.Opec.org

وتتميز التجارة الخارجية للجزائر باعتمادها على قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية، الأمر الذي جعل الميزان التجاري يتأثر بانهيار أسعار البترول بحيث سجل عجزا في سنة 1986 بلغ 8459 مليون دج، ثمّ عرف فائضا في السنة الموالية قدر بـ 7583 مليون دج، كما سجل تراجعا في سنة 1988 بحيث بلغت قيمته 1994 مليون دج، وقيمة 1865 مليون دج في سنة 1989، ثم عرف انتعاشا في الفترة (1990-1993) بحيث سجل على التوالي قيمة 35261 مليون دج في سنة 1990، 94348 مليون دج في سنة 1991، و60463 مليون دج عام 1992، ثمّ 34517 مليون دج. إلا أنه سجل عجزا مرة أخرى في سنة 1994 ليسجل بذلك ما قيمته 15804 مليون دج وفي سنة 1995 بقيمة 14742.[2]

2- الأزمة البترولية لسنة 1998:

مع أواخر سنة 1999، بدأت أسعار البترول بالارتفاع نتيجة تزايد الطلب العالمي بحيث ارتفع الاستهلاك اليومي العالمي على البترول بأكثر من 11 مليون برميل يوميا من 76.78 مليون برميل يوميا إلى 87.99 مليون برميل يوميا مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند.[3]

3- الأزمة البترولية لسنة 2008:

لقد عرفت سنة 2008 شدة المضاربة على أسعار البترول، بحيث قامت الأسعار بكسر حاجز الـ 80 دولار للبرميل، وفي شهر مارس من نفس السنة ارتفع سعر البرميل إلى 100 دولار للمرة الأولى بحيث بلغت أسعار البترول أعلى مستوياتها في جويلية 2008 بحيث وصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل، وإلى 60 دولار للبرميل في أكتوبر 2008 مسجلا أدنى مستوى له منذ أكثر من سنة.[4] وقد واصلت الأسعار انخفاضها لتصل في 5 ديسمبر إلى 40.50 دولار للبرميل في أقل انخفاض لها طوال أربع سنوات.[5]

4- الأزمة البترولية لعام 2014: لقد انخفضت الأسعار في أكتوبر 2014 أين بلغ متوسط معدلات انخفاضها حوالي 55%.[6]

وفي أواخر شهر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) عدم خفض إنتاجها، ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر البترول حوالي 57 دولار للبرميل في عام 2015 أي بانخفاض قدره 43% تقريبا ليرتفع تدريجيا بعد ذلك إلى 72 دولا ر للبرميل

---

[2] إحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، فرع وزارة المالية http://fr.wikipedia.org/wiki/pétrole، تاريخ الإطلاع: 2017/07/04

[3] حسين عبد الله – **الحوار بين منتجي النفط ومستخدميه** – دوريات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر 1997 ص 50

[4] **تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك**، العدد 35 سنة 2008

[5] إحصائيات متاحة على الموقع: www.samba.com/Gb.Idocs/economic-monitor/oct2008-arb-pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/07/12

[6] معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات

بحلول عام 2019، أي بانخفاض قدره 23%.[7] وبعدما كانت أسعار النفط في تراجع قوي، سجلت المزيد من التدني مع قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في نوفمبر 2014 إبقاء سقف إنتاجها بمستوى 30 مليون برميل في اليوم، فسجلت تراجعا إلى حوالي 50 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوياتها منذ عام 2009. ويسمى هذا التراجع **"بأساسيات السوق"** متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق.
والشكل التالي يبيّن تراجع أسعار البترول لسنة 2014:

شكل رقم (1): تراجع أسعار البترول لسنة 2014(الوحدة: دولار/برميل)

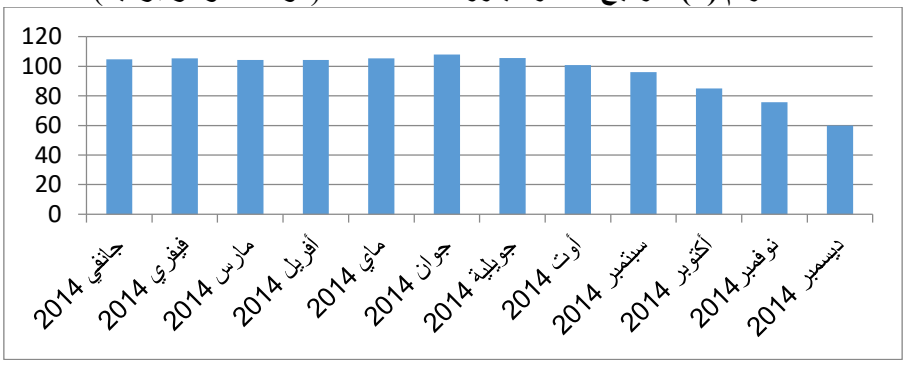

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جانفي 2015

وقد بلغ احتياطي الصرف للجزائر 193.3 مليار دولار في نهاية جوان 2014 مقابل دين خارجي أقل من نصف مليار دولار بما أن الجزائر قررت في سنة 2009 الدفع المسبق لديونها التي كانت تبلغ نحو 15.5 مليار دولار، مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار البترول.[8]
ولقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة البترولية لعام 2014 نذكر منها: ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري؛ انتظام الإنتاج في حقول البترول الليبية والاستقرار النسبي في الإمداد العراقي؛ اشتعال المنافسة الداخلية في الأوبك؛ انخفاض الطلب العالمي بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛ تناقص الطلب الآسيوي؛ وارتفاع سعر صرف الدولار.
ولقد استمرت أسعار البترول في التدهور، بحيث انخفض المعدل الشهري لأسعار سلة الأوبك بنسبة 10% (4.5 دولار للبرميل) ليصل إلى 40.5 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر 2015، مسجلا أدنى مستوى له منذ ما يقرب من سبعة أعوام.[9] فيما توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول

[7] **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير 2015، ص 2 على الموقع: www.imf.org، تاريخ الإطلاع: 2017/087/02
[8] تصريح للإذاعة الجزائرية
[9] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، يناير 2016 على الموقع: www.OAPECORG. ORG

الأسعار الحقيقية للبترول في الأجل المتوسط إلى مستوى 100 دولار للبرميل حتى سنة 2015 ومستوى 122 دولار بحلول عام 2030.[10]
ولتعويض عن نضوب حقول البترول الحالية، يتطلب الأمر إلى الحاجة لاستثمارات تبلغ نحو 5 تريليون دولار حتى سنة 2030.[11] وللإشارة فقد ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة الأوبك بنسبة 19.7% (أي 8.5 دولار للبرميل) مقارنة بشهر نوفمبر 2016 ليصل إلى 51.7 للبرميل خلال شهر ديسمبر 2016، في حين ارتفع الطلب العالمي على البترول خلال هذا الشهر بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 1.4% ليصل إلى 98,3 مليون برميل يوميا.[12] إلا أنه في شهر جانفي من نفس السنة عرف انخفاضا حادا وذلك بنسبة 21.1% أين وصل 26.5 دولار للبرميل.[13]

المحور الثاني: آثار الأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري

يمكن تلخيص آثار الأزمات البترولية على الاقتصاد الوطني فيما يلي:

1-آثار الأزمة البترولية لعام 1986:

أدى انهيار أسعار البترول في سنة 1986 إلى ارتفاع المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، كما تقلصت عائدات الصادرات بأكثر من 42.13% إذ وصلت إلى 7.430 مليار دولار في سنة 1986. وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1% بعدما سجل نسبة 3.5% في سنة 1985، وانخفضت نسبة الاستثمارات بنسبة 4.2%. وفيما يخص العملة المحلية، فقد عرف الدينار الجزائري تدهورا في قيمته خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد في تلك الفترة إداريا، بحيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار إلى 4.31 دينار سنة 1981 وإلى 7.60 دينار سنة 1989.[14] مقابل ذلك انخفض عدد مناصب الشغل من 122 ألف منصب إلى 74 ألف منصب أي بنسبة 40%.

2- آثار الأزمة البترولية لسنة 1998:

أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال، وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية مما أدى إلى ظهور ضغوطات على الدينار، الشيء الذي دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار. كما أدى التراجع الكبير في أسعار البترول لهذه السنة إلى انخفاض الإيرادات البترولية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، ومن ثمّ إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر بـ 2.871 مليون دولار لتصل إلى 13.181 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997، وفي المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدّر بـ 1.849 مليون دولار.[15] وقد شهدت

---

[10] International Energy Agency (2008), World Energy Outlook 2008, p39

[11] داود سعد الله – **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000- 2010**، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 ص 77

[12] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، فبراير 2017

[13] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، مارس 2016

[14] إحصائيات مأخوذة من: الديوان الوطني للإحصائيات، أعداد مختلفة

[15] إحصائيات متاحة على الموقع: www.samba.com/Gb.Idocs/economic-monitor/oct2008-arb-pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/07/12

الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه سنة 1997 نتيجة انهيار الأسعار العالمية للبترول، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ سنة 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال سنة 1998. وهذا الخلل في الصادرات والواردات أدى بتقليص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 مسجلا قيمة 36517 مليون دج لسنة 1998 فقط مقابل 290187.60 مليون دج في سنة 1997.[16] أما الوضع الكلي لميزان المدفوعات فقد تميّز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، بحيث انخفضت خلال سنة 1998 بحوالي 15% ومن ثمّ تراجعت تغطية الواردات لتصل إلى 2.9% مقابل 11.9% سنة 1997.

3- آثار الأزمة البترولية لسنة 2008:

تزامن انخفاض أسعار البترول لسنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية والتي مسّت معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمة إذ تراجعت قيمة الصادرات بمعدل 46.60% قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـ 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، أي بمعدل 4.04% وقد ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008. أما معدل النمو، فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2.2% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية،[17] الذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة.

أما الواردات، فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية، ومن مظاهر ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 8.6%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـ 4.1%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـ 13.5%. وقد تراجعت نسب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2003- 2009) بالرغم من برامج الإصلاح الوطنية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو بحيث سجلت انخفاضا محسوسا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية.

ويمثل الجدول التالي تطور أسعار البترول مقابل حركة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008):

جدول رقم (2): تطور أسعار البترول وحركة النشاط التجاري في الفترة (2000- 2008) الوحدة: مليار دولار

السنوات / الحركة	2000	2002	2004	2006	2008
أسعار البترول	28.5	25.24	38.66	65.85	99.97
الميزان التجاري	8.93	4.37	11.12	28.95	34.45

المصدر: بنك الجزائر (2009 (وحدة أسعار البترول هي الدولار)

4-آثار الأزمة البترولية لسنة 2014:

[16] الديوان الوطني للإحصائيات، فرع وزارة المالية

[17] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها، 2010 على الموقع: https://portail.cder.dz، تاريخ الإطلاع: 2017/08/15

لقد عرفت الفترة السابقة تفاوت في نسب الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين 22.5% و48.8%.[18] وقد انتقلت قيمة صادرات الجزائر النفطية من 31,73 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2014 إلى 18.1 مليار دولار في سنة 2015 بتراجع بلغت نسبته 43.1%، وبلغت قيمة صادرات المحروقات في سنة 2014 أكثر من 58 مليار دولار مقابل 63 مليار دولار في 2013. وعن ميزان المدفوعات، فإنه قد سجل عجزا بـ 1.32 مليار دولار. ونتيجة لذلك، أدى عجز ميزان المدفوعات إلى انخفاض إجمالي احتياطي الصرف إلى 159.918 مليار دولار نهاية مارس 2015.[19]

كما أدى تراجع مداخيل الجباية النفطية (28.8%) إلى انكماش إمكانيات التمويل من طرف الخزينة العمومية لتسقط بذلك إلى 3916.5 مليار دج خلال الثلاثي الأول من سنة 2015. كنتيجة لذلك، فقد تمّ استغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل واسع من أجل تغطية عجز الميزانية.[20]

وكان آخر تقرير صادر عن بنك الجزائر المركزي لشهر جانفي 2016 حول الوضعية المالية للجزائر أن احتياطات الجزائر من الصرف في تراجع مستمر بحيث بلغت قيمتها 152.7 مليار دولار أمريكي حتى سبتمبر 2015 وعجز في ميزان المدفوعات بلغ 20.8 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 مقابل عجز بـ 3.02 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، كما أن الرصيد الإجمالي للخزينة سجل عجزا بقيمة 1653 مليار دينار (15.5 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015.[21]

المحور الثالث: الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول

يمكن تلخيص جهود الدولة لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول فيما يلي:

1- مواجهة الأزمة بالتقشف:

لجأت الجزائر إلى بدائل أخرى من بينها الضغط على ميزانية التجهيز من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية منها مشاريع الترامواي وانجاز بعض المستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ توقع قانون المالية لسنة 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98% إلى 26.4 مليار دولار بتراجع نسبته 21.9% مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون احتساب الخدمات.[22]

2- تجميد المشاريع التي لم تنطلق:

أمرت الحكومة مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية بتجميد جميع المشاريع العمومية التي لم تنطلق أشغال انجازها بعد، وتلقى المراقبون الماليون على مستوى الهيئات والمؤسسات العمومية والمجالس الولائية والبلدية أوامر بالوقف الفوري لأية عملية إنجاز مقررة خلال الفترة المقبلة باستثناء المشاريع الاستعجالية التي ستحضى بترخيص من الوزير الأول.

---

[18] إحصائيات مأخوذة من: الديوان الوطني للإحصائيات

[19] بنك الجزائر في تقريره حول التوجهات المالية والنقدية خلال الثلاثي الأول من سنة 2015

[20] إحصاءات خاصة ببنك الجزائر، أعداد مختلفة

[21] إحصائيات متاحة على الموقع: http://prix du baril.com، تاريخ الإطلاع: 2017/08/07

[22] قانون المالية لسنة 2016

3- اعتماد برنامج الطاقات المتجددة:

لقد فرضت التوقعات على المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات استغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[23]

كما أن الجزائر محكوم عليها بالخروج من حالة الريع النفطي والتبعية المطلقة للمحروقات، من خلال تنمية مستدامة وبرامج تنموية تضمن تحقيق نسب نمو فعلية تفوق 7%، ليتم مضاعفة الناتج المحلي الخام من 216 مليار دولار إلى 426 مليار دولار.[24] لذا فقد عملت على تنمية الطاقات المتجددة من خلال الاهتمام الخاص التي توليه السلطات العمومية حيث تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد.

ومن أهم العوامل التي دفعت الجزائر بالاهتمام بالطاقة المتجددة أن الطاقة التقليدية تصنف من الموارد الناضبة؛ اعتبار الطاقة التقليدية من أهم الأسباب الداعية لتلوث الجو؛ السياسات المعيقة للاستهلاك وإنتاج الطاقة التقليدية دوليا؛ كون الجزائر تملك ما يؤهلها للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

مقابل هذا، عملت الجزائر على تنويع مصادر الدخل والثروة عن طريق تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أنها قامت بدعم القطاع الفلاحي والخدماتي، دون أن ننسى اهتمامها بقطاع السياحة من خلال تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT).

الخاتمة:

لقد بينت مختلف الأزمات البترولية ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي رغم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل تحسين وضعيتها، ويعود السبب في ذلك كون أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات. وتشير التوقعات بأن الطلب العالمي على البترول سيزداد بتزايد معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن عملية التحكم في سوق الأسعار البترولية غير مضمونة بما أنه تتحكم فيه عوامل عديدة سواء كانت اقتصادية، سياسية، أم مناخية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تقديم مختلف الأزمات البترولية التي عرفها العالم وما مدى تأثير ارتفاع هذه المادة على الجزائر موضحين في ذلك المستوى الذي وصلت إليه مختلف المؤشرات الاقتصادية الكبرى نذكر، ميزان المدفوعات، المالية العامة، احتياطات الصرف، الصادرات، معدلات النمو الاقتصادي، والميزان التجاري.

وتحسبا لهذه الأزمة، عملت الجزائر على تبني إجراءات مختلفة من خلال التأطير الميزاني للبرنامج الخماسي (2015- 2019) يعتمد على التنويع في مصادر الدخل على خلاف الريع البترولي باعتباره مادة نافذة، مضرة بالبيئة ومعرضة أسعارها لتقلبات مستمرة.

---

[23] **الطاقة المتجددة في الجزائر**، على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

[24] **قطاع الطاقات المتجددة**، على الموقع:
http://www.elkhabar.com/press/article/5379/#sthash.aUaDSf4d.dpf

قائمة المراجع:

[1] حسين عبد الله – **الحوار بين منتجي النفط ومستخدميه** – دوريات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر 1997

[2] داود سعد الله – **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000- 2010**، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011

[3] **تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك**، العدد 35 سنة 2008

[4] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، يناير 2016 على الموقع: www.OAPECORG. ORG

[5] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، فبراير 2017

[6] **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإدارة الاقتصادية، مارس 2016

[7] **تقرير حول التوجهات المالية والنقدية**، بنك الجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2015

[8] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها، 2010 على الموقع: https://portail.cder.dz، تاريخ الإطلاع: 2017/08/15

[9] قانون المالية لسنة 2016

[10] **الطاقة المتجددة في الجزائر**، على الموقع:
https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

[11] **قطاع الطاقات المتجددة**، على الموقع:

http://www.elkhabar.com/press/article/5379/#sthash.aUaDSf4d.dpf

[1] International Energy Agency (2008), World Energy Outlook 2008

[12] **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير 2015، ص 2 على الموقع: www.imf.org، تاريخ الإطلاع: 2017/087/02